

المحور الثالث: دور الجزائر في تحرير إفريقيا اقتصاديا

المحاضرة السادسة

إن الدور السياسي والدبلوماسي الذي لعبته الجزائر على مستوى القارة الإفريقية في سبيل تحقيق استقلالها، وسيادتها لم يعقها عن الدور الاقتصادي حتى يتحرر هو الآخر، ويواكب اقتصاديات العالم.

وعلى هذا الأساس كانت الجزائر ترى أنه لا يكفي لمواجهة مشكلة التخلف الاقتصادي في القارة الإفريقية مجرد اتخاذ اجراءات معينة في مجال من المجالات؛ بل لابد من وضع تصور شامل ومحدد الاستراتيجية، وفي هذا الصدد كانت الجزائر تدرك أن الكثير من الدول الإفريقية هي مستودع المواد الأولية الرخيصة، واليد العاملة بالأجور الزهيدة، وفضاء مفتوحا للمنتجات الصناعية، وفضاء لتجريب الأسلحة النووية الغربية، وبذلك كانت التنمية في إفريقيا معرقة مما يتطلب النهوض بالاقتصاد الإفريقي.

وعلى نحو ذلك أضحت مسألة التنمية في القارة الإفريقية محورا من أهم المحاور التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد إدراجها في القانون الدولي المعاصر تماشيا مع المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على:

- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لكل فرد، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

- أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وبناء على ذلك يمكننا القول أن الجزائر وجدت الإطار القانوني والفضاء الذي يمكنها من أخذ زمام المبادرة للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية، ومن ثمة تحرير القارة السمراء اقتصاديا بصفة عامة، و عليه تحركت الآلة الدبلوماسية الجزائرية قصد تكريس هذه المبادئ في مختلف المؤتمرات والتجمعات الدولية والاقليمية، كما استضافت على أراضيها عدد من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية.

ولعبت الجزائر دورا كبيرا على مستوى مجموعة 77 التي تأسست سنة 1964 بجنيف بسويسرا، حيث ساهمت في تفعيل هذه المجموعة عن طريق تشكيل حلف قادر على رفع مطالب دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية بخاصة.

وعلى هذا الاساس انعقد مؤتمر مجموعة 77 بالجزائر من 10 إلى 15 أكتوبر سنة 1967، وكان بمثابة مبادرة جزائرية لتصحيح القواعد التي كانت تُسيير العلاقات الاقتصادية الدولية، وخلال المؤتمر تمت المصادقة على ميثاق الجزائر الخاص بدول العالم الثالث يوم 24 أكتوبر 1967.

ومن بين ما تمت المصادقة عليه هو رفع معدل المتوسط السنوي للنتاج الوطني أو القومي الصافي إلى 6%، وادخال تحسينات في مجال العمل والصحة، وعلى مستوى الأمم المتحدة قامت الجزائر من خلال جهاز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنشئ عام 1964) الذي ترأسته في العديد من المرات، وفازت بمنصب المقرر العام للجهاز في مؤتمر 'سانتياغو' (الشيلي) 1972، ولم يقتصر دور الجزائر في السعي واصلاح منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب؛ بل تعداه إلى مسألة مواجهة الأزمة النقدية التي عرفها العالم عام 1971 (تعطيل عملية تحويل الدولار وتراجع قيمته بنسبة 7.9%).

ونتيجة للدور الذي تلعبه الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الإفريقية جعلها تفوز بعضوية لجنة 24 ولجنة 20 التي استحدثتها صندوق النقد الدولي، كما مثل مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر عام 1968 منعرجا حاسما في مسألة تصحيح الأوضاع بالاقتصادية، حيث ركز على ضرورة التوصية الخاصة بالاندماج الاقتصادي للقارة السمراء. وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الهدف من وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصدد يبرره سعي الجزائر إلى إرساء اسس لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر اصافا للدول الفقيرة والنامية.

ومن أهم المؤتمرات على الإطلاق هو مؤامر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 1973، والذي عرف نجاحا كبيرا، وشهد مشاركة قياسية للدول، وتميز هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات السابقة لكونه تطرق بعمق للقضايا المصيرية لدول العالم الثالث بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، كما وضع الدول الغربية أمام مسؤولياتها التاريخية من خلال مطالبتها بوضع حد للاستغلال الفاحش لثروات هذه الدول.

وأهم ما ميز هذا المؤتمر هو ذلك التلاحم والتحالف القوي للشعوب التي كانت تتطلع للتقدم والرقى، وهو تحالف من أجل الحفاظ على المصالح المشروعة والعدالة، ومن أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يخدم المجتمع الدولي، ويضمن استقرار العلاقات بين أعضائه.

ومن أهم نتائج المؤتمر هو دعم الدول المشاركة للمبادرة الجزائرية الجريئة بطلب عقد دورة طارئة للأمم المتحدة، حيث سارعت الدبلوماسية الجزائرية إلى استغلال هذه

الفرصة للقيام بهذه المبادرة لدراسة موضوع المواد الأولية، وقضايا التنمية، ونظم التعامل الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الرأسمالية من منتصف عام 1973 إلى غاية 1974 بسبب التضخم، وظهور مواجهة بين بلدان العالم الثالث، والدول الغربية حول أسعار المواد الأولية تقدمت الجزائر التي كانت تترأس حركة عدم الانحياز في تلك تترأس حركة عدم الانحياز في تلك الفترة بطلب للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم' بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية، وقضايا التنمية، وتقديم مساعدات للدول الفقيرة.

في عام 1974 تم عقد دورة خاصة بالمواد الأولية، وقضايا التنمية برعاية الأمم المتحدة، وباقتراح من الولايات المتحدة وفرنسا تخص رؤية الجزائر في مسألة اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتميزت هذه الدورة بخطاب ألقاه هواري بومدين أمام الجمعية العامة تضمن الخطوط العريضة لمشروع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وعليه قدمت الجزائر برنامج عمل هذه المبادرة عن طريق وزير خارجيتها السيد بوتفليقة الذي لقي صداً كبيراً من قبل دول العالم الثالث والدول الإفريقية بصفة خاصة، وبعد المناقشة الحادة بين دول العالم الثالث، والدول الغربية تم التوصل إلى إقرار وثيقتين هما:

- اعلان خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد صدر بشأنه القرار رقم 3201.

- إعلان برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي صدر بشأنه القرار رقم 2301.

ومن أبرز ما جاء في هذا الإعلان:

- تساوي جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واشتراكها في حل مشاكل العالم، وحرية تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمها.

- الحرية في التصرف بمواردها الطبيعية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية، فظلاً عن حق مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات .

- مساعدة الدول النامية في مجال التصنيع وتوفير الموارد المالية والتسهيلات في مجال نقل التكنولوجيا.

وصدر الإعلان مرفقاً ببرنامج عمل متعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد تضمن المحاور التالية:

- القيام بمراجعة شاملو لقواعد التجارة الدولية لاسيما المتعلقة بالمواد الخام والتغذية، ونظام الامتيازات، ومبدأ المعاملة بالمثل.

- مراجعة النظام النقدي الدولي.

- تعزيز التعاون جنوب جنوب بغية تحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي الفردي، أو الجماعي، وزيادة المشاركة والاندماج الأفضل في المبادلات الاقتصادية الدولية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تهدف من وراء استصدار هذه اللائحة هو ارساء نظام اقتصادي عالمي جديد لتقليص الفوارق بين الدول المتقدمة، والدول السائرة في طريق النمو في مواردها الطبيعية.

وبادرت الدبلوماسية الجزائرية إلى وضع القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هيئة الأمم المتحدة ابتداء من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وبذلك حققت الجزائر نصرا باهرا عندما تبنت الجمعية العامة برنامج عمل هذا النظام في 1 ماي 1974، والاعلان عن ميثاق الحقوق، والواجبات الاقتصادية للدول في 12 / 12 / 1974.

وتمكنت الجزائر من فرض مبدأ حق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية، وبالتالي تحقيق أهداف استراتيجية كحق الدول في التأميم، كما ناضلت الجزائر في مسألة التعويضات بعد التأميمات رغم اختلافها في وجهات النظر مع الدول الغربية، وعليه نلاحظ أن موقف الجزائر برز جليا في النقطة الثامنة من الاعلان الاقتصادي الذي تبنته قمة حركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر في 1973، بحيث ورد في البيان ما يلي: "يحق لكل دولة تحديد مبلغ التعويض اضافة إلى كيفية التسديد، وذلك بناء على القوانين السارية في كل دولة في حالة نشوب أي خلاف" .

قائمة المراجع:

- بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

- بكاي منصف: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الاول، ماي 2014.

- بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، القاهرة، 1969.

- الزبير محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، 2007.

- عودة عبد المالك: الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1967.

- قرارات ولوائح الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية،
مصر 1985.